E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/45/Add.1
12 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات أو التي يوجه انتباهه إليها

تقرير الأمين العام

موجـــز

يتضمن هذا التقرير القرارات والمقررات المعتمدة في الدورات التي عقدتها اللجان الإقليمية مؤخرا وتتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء أو ينبغي توجيه اهتمامه إليها. ويغطي التقرير الفترة الممتدة بين دورة المجلس لعام ١٩٩٥ ودورته لعام ١٩٩٦. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، عقدت أربع من اللجان الإقليمية الخمس دوراتها العادية. فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الحاديـــة والخمسين في جنيف في الفتـــرة من ١٥ إلى ٢٣ نيسان/أبريل؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها الثانية والخمسين في بانكوك في الفترة من ١٧ إلى ٢٤ نيسان/أبريل؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورتها السادسة والعشرين في سان خوسيه، كوستاريكا، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/أبريل؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتها الحادية والثلاثين والاجتماع الثاني والعشرين للمؤتمر الوزاري في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو، والاجتماع السابع عشر للجنة التحضيرية التقنية الجامعة في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو. وفي عام ١٩٩٦، لم تجتمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي تعقد دوراتها مرة كل سنتين.

* E/1996/100.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات	١ - ٣	٣
ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١	٣
باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢	٤
جيم - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٣	٤
ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس	٤ - ٥٩	٦
ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤ - ٢٠	٦
باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢١ - ٣٣	١١
جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٤ - ٣٨	١٧
دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٣٩ - ٦٠	١٨

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراءات

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - وافقت اللجنة في دورتها الثانية والخمسين على مشاريع القرارات التالية لكي يبت المجلس فيها:

مشروع القرار الأول

تعديل اختصاصات اللجنة

تغيير اسم هونغ كونغ في الفقرتين ٢ و ٤ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أوصت بتغيير اسم "هونغ كونغ" في الفقرتين ٢ و ٤ من اختصاصات اللجنة إلى "هونغ كونغ، الصين"، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، بهدف تمكين هونغ كونغ من البقاء بعد ذلك بوصفها عضوا منتسبا في اللجنة،

يقرر تعديل الفقرتين ٢ و ٤ من اختصاصات اللجنة وفقا لذلك.

مشروع القرار الثاني

قبول بالاو عضوا كامل العضوية في اللجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ أن بالاو أصبحت عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفقا للفقرة ٣ من اختصاصات اللجنة،

يقرر تعديل الفقرتين ٣ و ٤ من اختصاصات اللجنة وفقا لذلك.

مشروع القرار الثالث

قبول تركيا عضوا في اللجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أوصت بقبول تركيا بوصفها عضوا داخلا في النطاق الجغرافي للجنة،

يقرر تعديل الفقرتين ٢ و ٣ من اختصاصات اللجنة وفقا لذلك.

باء - اللجنـــة الاقتصاديـــة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢ - في الدورة السادسة والعشرين، للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلقت اللجنة دعوة من حكومة آروبا لاستضافة دورتها السابعة والعشرين في أورانجستاد، بآروبا، في عام ١٩٩٨. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اعتمدت اللجنة القرار ٥٦٢ (د - ٢٦)، الذي قبلت فيه تلك الدعوة وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على عقد الدورة السابعة والعشرين للجنة في آروبا في عام ١٩٩٨.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣ - في الدورة الحادية والثلاثين للجنة والاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط، المعقودين في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، وافق المؤتمر الوزاري على مشروع القرار التالي لكي يبت المجلس فيه:

مشروع قرار

التوجيهات الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى اختصاصات اللجنة حسبما أقرها المجلس في قراره ٧٦١ ألف (د - ٢٥)، المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، وحسبما عدلها المجلس في قراراته ٩٧٤ دال - أولا (د - ٣٦) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٦٣، و ١٣٤٣ (د - ٤٥) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٦٨، و ٦٨/١٩٧٨ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨،

وإذ يشير كذلك إلى مختلف القرارات التي ترتبت عليها آثار على ولاية اللجنة وعملياتها، وعلى وجه الخصوص قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة، و ٢٠٢/٣٣ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، و ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ يلاحظ مع التقدير تأييد المجلس لقرار اللجنة ٧١٨ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١، بشأن تنشيط ولاية اللجنة الإقليمية لأفريقيا وإطار عملياتها، وكذلك قرار اللجنة ٧٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواجهة تحديات التنمية الأفريقية في التسعينات، وقرارها ٧٧٩ (د - ٢٩) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تعزيز القدرة التشغيلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره قرارات الجمعية العامة ١٧٧/٤٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، التي قضت بتمكين اللجان الإقليمية من القيام بدورها على نحو تام تحت سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبتعزيز اللجان التي توجد مقارها في البلدان النامية في سياق الأهداف العامة لعملية إعادة التشكيل والتنشيط الجارية،

وقد درس بتعمق الوثيقتين المعنونتين "نحو خدمة أفضل لأفريقيا: توجيهات استراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا"[(١)] و "الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[(٢)]،

١ - يعرب عن تقديره لعملية إصلاح وتجديد اللجنة التي شرع فيها الأمين التنفيذي؛

٢ - يؤيد التوجهات الجديدة للجنة، بصورتها المبينة في الوثيقة المشار إليها أعلاه[(١)]؛

٣ - يؤيد كذلك الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[(٢)]، مع مراعاة أنه لدى تنفيذها سيولى الاهتمام الواجب لضرورة توخي المزيد من الانتقائية والتأثير؛

---

(١) E/ECA/CM.22/2.

(٢) E/ECA/CM.22/3.

٤ - يشجع الأمين التنفيذي على مواصلة تعزيز عملية تجديد وإصلاح اللجنة بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٥ - يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينقح، بالتعاون مع مكتب اللجنة، برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، الذي أصبح تنقيحه أمرا ضروريا للتعبير عن الوجهة الجديدة لأعمال اللجنة، وأن يكفل تيسير الانتقال برفق في عام ١٩٩٧ إلى الخطة المتوسطة الأجل المقبلة. ولا بد للتنقيح أن يجري في حدود الموارد التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة لأجل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأن يولي الاعتبار الواجب لتدابير الكفاءة اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٦ - يناشد الأمين العام أن يطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في برنامج العمل المنقح أثناء استعراضها للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

المقرر ألف (د-٥١) - أعمال اللجنة والمقبل من أنشطتها

٤ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير المؤقت الصادر عن الفريق العامل المخصص للتوجيهات الاستراتيجية والكفاءة، الذي أنشأته دورتها الاستثنائية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥؛ وحثت الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الإجابة فورا على استبيان الفريق العامل المخصص الذي يلتمس فيه آراءها بشأن عملية استعراض أنشطة اللجنة. ودعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى وضع الصورة النهائية للأعمال التحضيرية المتعلقة بالاحتفال في نيسان/أبريل ١٩٩٧ بالذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك صياغة إعلان بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا.

٥ - ووافقت اللجنة على برنامج عملها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وأقرت، من حيث المبدأ، ورهنا بالاستعراض في دورتها الثانية والخمسين برنامج عملها للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وطلبت من الهيئات الفرعية ذات الأهمية الرئيسية أن تأخذ في اعتبارها إدماج منظور متعلق بنوع الجنس، عند الاقتضاء، لدى تحديد برامج عملها وتنفيذها. ودعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى التمعن في دراسة آثار الأزمة المالية للأمم المتحدة بالنسبة لوظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وقررت تعليق أنشطة لجنة الزراعة وألا تُبقي إلا على أعمال تلك اللجنة المتصلة بتوحيد مقاييس المنتجات القابلة للتلف بالإحصاء الزراعي.

المقرر باء (د-٥١) - اشتراك مجتمع الأعمال في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٦ - دعت اللجنة الدول الأعضاء تشجيع اشتراك مجتمع الأعمال، إلى أقصى حد عملي ممكن، في تنفيذ ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يفعل ذلك هو الآخر، من خلال إقامة تعاون أوثق مع المناسب من مصارف القطاع الخاص والصناديق الاستئمانية. كما طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يستطلع، بالتشاور مع حكومات الدول الأعضاء وممثلي مجتمع الأعمال، جدوى وضع إطار أكثر اتساقا لممارسة التعاون مع مجتمع الأعمال، مع إيلاء اهتمام خاص لمصالح القطاع الخاص الناشئ في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وقررت أن تنظر في استنتاجات مؤتمر المائدة المستديرة المعني بالتنمية الصناعية المستدامة المعقود خلال دورتها الحادية والخمسين.

٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يدرس الآليات الممكنة لتعزيز إشراك المنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع إيلاء الاهتمام الواجب للترتيبات المماثلة المنفذة بالفعل بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإعداد مقترحات تستهدف زيادة تطويرها، لعرضها على دورة اللجنة الثانية والخمسين.

المقرر جيم (د-٥١) - تنويع أشكال وأساليب أنشطة اللجنة المصممة لمساعدة بلدان المنطقة التي تمر بمرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي، وتكاملها مع الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العالمي

٨ - بعد أن وضعت اللجنة في اعتبارها الدور القيّم الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، لا سيما من خلال برنامج حلقات العمل، والحلقات الدراسية، وتقديم الدراية الفنية والخدمات الاستشارية وغير ذلك من الأنشطة المماثلة، أكدت أهمية مواصلة برنامج حلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن المواضيع ذات الأهمية العملية بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأيدت اللجنة جهود الأمين التنفيذي التي يبذلها من أجل التعاون، مع معهد فيينا المشترك ومؤسسة التدريب الأوروبية ومركز منظمة العمل الدولية الكائن في تورينو وغير ذلك من المؤسسات، على توفير التدريب الإداري للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال؛ ودعته إلى التشاور مع برامج الأمم المتحدة وصناديقها ومع المؤسسات المالية الدولية بشأن إمكانية مساهمتها في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات الأهمية الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٩ - ومرة أخرى، طلبت اللجنة من الأمين التنفيذي أن يطلب إلى الأمين العام تخصيص موارد كافية ضمن ميزانية الأمم المتحدة العادية القائمة لتنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية الإقليمي، وكررت توصيتها للأمين العام ببحث إمكانية استعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا كحلقة اتصال تيسر، في إطار الترتيبات الملائمة

التي ستوضع داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، تشجيع وتعزيز التعاون المتبادل مع برامج الأمم المتحدة العالمية والأجهزة التابعة للمنظمة ووكالاتها المتخصصة وضمن ولاية كل منها.

المقرر دال (د-٥١) - تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

١٠ - رأت اللجنة أن التعاون بين أمانتي المنظمتين، تعزيزا لتنفيذ الاستنتاجات ذات الصلة المتولدة عن اجتماعات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن توطيده، في حدود الموارد الموجودة، وفق المبادئ التالية: بمواصلة المشاورات المنتظمة على مستوى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ التزامات البعد الاقتصادي الواردة في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما للتحضير لاجتماعات المحفل الاقتصادي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومتابعتها؛ وبالتعاون على تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية التي يحددها المحفل الاقتصادي بشأن مواضيع البعد الاقتصادي، بما في ذلك تعزيز الاستثمار ونظم الاستثمار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال؛ وبصياغة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمؤشرات الإشعار المبكر المتصلة بالحالة الاقتصادية من خلال توفير الإحصائيات المواضيعية والتحاليل الاقتصادية في الوقت المناسب، مع مراعاة العمل الذي تنجزه المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال، مما يمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من اكتشاف مخاطر التوتر التي يمكن أن تعرض الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر.

١١ - كما طلبت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى الأمين التنفيذي أن يتشاور مع الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن زيادة تعزيز التعاون بين اللجنة والمنظمة المذكورة في مجال تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بتوطيد عرى التعاون الاقتصادي في المنطقة، وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، والأمن الاقتصادي في المنطقة.

المقرر هاء (د-٥١) - التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

١٢ - لاحظت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع الارتياح اعتراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مؤتمر قمة بودابست المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بالدور الذي تضطلع به اللجنة وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة في دعم الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط كعامل هام للاستقرار في منطقة المنظمة المذكورة، ودعت بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى العمل، في تعاون وثيق، مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تكثيف الحوار مع شركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأغراض التعاون من خلال الحلقات الدراسية، وإلى تكثيف صلاتها المشتركة عن طريق تنفيذ مشاريع محددة لأجل منطقة البحر الأبيض المتوسط، داعية الأمين التنفيذي إلى التعاون مع مجموعة الاتصال غير الرسمية المفتوحة العضوية، والمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

الكائن في فيينا، عملا بالمقرر المتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمده مؤتمر قمة بودابست في عام ١٩٩٤. وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تحددها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مواضيع التعاون الاقتصادي وتكرس للمسائل المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط مع شركاء منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل التعاون.

١٣ - ودعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدول الأعضاء إلى مساعدة اللجنة على إنجاز أنشطتها الجارية بشأن تحليل السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية بهدف مراعاة البعد المتوسطي للجنة. وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يواصل التعاون مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الأخرى المعنية، فضلا عن رؤساء هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بهدف ضمان التفاعل مع الشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل التعاون، ولتعزيز التعاون الأقاليمي بشأن المواضيع المندرجة ضمن اختصاص اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تكتسب صفة الأهمية بالنسبة لبلدان البحر الأبيض المتوسط عموما. ورحبت باعتماد بلدان البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي للإعلان في المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المعقود في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ودعت الأمين التنفيذي إلى استكشاف إمكانية تمويل الاتحاد الأوروبي، على النحو المتوخى في بعد الشراكة الاقتصادية والمالية المندرج في خطة عمل مؤتمر برشلونة، لوضع مشاريع في مجالات مثل تيسير التجارة، والبيئة، والنقل، والإحصاء، والطاقة التي تدعمها بلدان البحر الأبيض المتوسط، وإمكانية المساعدة على تنفيذ تلك المشاريع.

المقرر واو (د-٥١) - التعاون في ميدان البيئة والتنمية المستدامة

١٤ - رحبت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنتائج المؤتمر الوزاري الثالث المعني بموضوع تسخير البيئة من أجل أوروبا (صوفيا، بلغاريا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) وباعترافه بأهمية دور اللجنة في الإشراف على عملية "تسخير البيئة من أجل أوروبا" بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبعد أن دعت اللجنة جميع هيئاتها الفرعية إلى المساهمة، حسب الاقتضاء، في تنفيذ البرنامج البيئي من أجل أوروبا، أيدت إنشاء فريق كبار المسؤولين العامل التحضيري المخصص بهدف تبسيط عملية تسخير البيئة من أجل أوروبا والتحضير للمؤتمر الوزاري لعام ١٩٩٨ في الدانمرك، كما أيدت إنشاء الفريق العامل المخصص لإعداد مشروع اتفاقية بشأن إمكانية الوصول إلى المعلومات البيئية واشتراك الجمهور في صنع القرار في مجال البيئة.

١٥ - وأعربت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن ارتياحها لإجراء أول استعراض للأداء البيئي الوطني ودعت من جديد جميع الدول الأعضاء في اللجنة والاتحاد الأوروبي إلى التصديق على اتفاقيات اللجنة في مجال حماية البيئة إذا كانت لم تفعل ذلك بعد.

المقرر زاي (د-٥١) - التعاون في ميدان النقل

١٦ - بعد أن أكدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على ضرورة مساهمتها في تنفيذ مفاهيم سياسات النقل المتسقة المنسقة في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي ومؤتمر وزراء النقل الأوروبيين والتجمعات دون الإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، رحبت بالإجراءات الجاري اتخاذها على سبيل متابعة مؤتمر النقل الثاني لعموم أوروبا والمشاركة الإيجابية لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التحضير للمؤتمر الثالث المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٧ - وقررت اللجنة عقد المؤتمر الإقليمي المعني بالنقل والبيئة في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وشجعت اللجنة التحضيرية على مواصلة عملها على أساس مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع استراتيجية مشتركة للنقل والبيئة، وعلى اقتراح مشروع وثائق ختامية يعتمدها المؤتمر.

١٨ - ودعت اللجنة جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي إلى الاشتراك بنشاط في تنقيح تلك الاتفاقية، ورحبت بإنجاز الاتفاق الأوروبي بشأن الطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية. وحثت الدول الأعضاء على تحديد الشكل القانوني للأنظمة المتعلقة بالنقل المشترك على الطرق المائية الداخلية، الذي يمكن أن يشمل النقل البحري الساحلي، وأيدت إنشاء الفريق العامل الدولي لصياغة مشروع اتفاق أوروبي بشأن نقل البضائع الخطرة بالطرق المائية الداخلية.

١٩ - ورحبت اللجنة بالنتائج التي تحققت في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية للطرق البرية والسكك الحديدة والأنشطة الأخرى الرامية إلى تكثيف المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، بينما توجهت بدعوتها إلى الأمانة لكي تكفل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تقدم أيضا المساعدة إلى هذه البلدان بهدف التوصل إلى تنسيق أفضل وإلى تفادي ازدواجية الجهود.

المقرر حاء (د-٥١) - التعاون في ميدان الطاقة

٢٠ - بعد أن أكدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أهمية المسائل المتعلقة بالطاقة في مجال التعاون الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، أكدت ضرورة تعبئة ما لدى القطاع الخاص من دعم لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من خلال الأنشطة الممولة من خارج الميزانية، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الأخرى الناشطة في مجال الطاقة داخل منطقة اللجنة بهدف ضمان أفضل استعمال للموارد المتاحة ومكملاتها.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

القرار ١/٥٢ - الإعداد لاستعراض هيكل مؤتمرات اللجنة

٢١ - بعد أن أشارت اللجنة إلى قرارها ٢/٤٨ بشأن إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة، ولا سيما مقررها المتعلق باستعراض هيكل مؤتمرات اللجنة، بما في ذلك أولوياتها المواضيعية وهيكلها الفرعي، على ألا يتجاوز ذلك الدورة الثالثة والخمسين للجنة، سلمت اللجنة بالحاجة إلى إعداد شامل كامل لاستعراض ذلك الهيكل. ورحبت بالاستعدادات التي بدأها الأمين التنفيذي لتسهيل استعراض اللجنة الشامل لهيكل مؤتمراتها، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين الذين عينهم أعضاء اللجنة الاضطلاع باستعراض مستقل لهيكل مؤتمرات اللجنة. وطلبت أيضا إلى الأمين التنفيذي أن يتشاور مع اللجنة الاستشارية، حسب الاقتضاء، للقيام بعملية الإعداد وعقد اجتماع تحضيري إقليمي في بانكوك قبل شهر شباط/فبراير ١٩٩٧، لمناقشة جملة أمور من بينها، نتيجة العملية التحضيرية للأمانة وتوصيات اللجنة الاستشارية، تمهيدا لاستعراض هيكل مؤتمرات اللجنة، وتقديم تقريرها إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة.

القرار ٢/٥٢ - ندوة شنغهاي للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٢ - إن اللجنة إذ تلاحظ أن الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ستحل في عام ١٩٩٧، وإذ تلاحظ أيضا العرض السخي الذي تقدمت به حكومة الصين لاستضافة ندوة مدتها ثلاثة أيام في شنغهاي بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة، قررت عقد ندوة عن موضوع عنوانه "تحديات تنمية آسيا والمحيط الهادئ وفرصها في القرن الحادي والعشرين ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ". وحثت جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على التعاون، تعاونا كاملا، على إنجاز الأعمال التحضيرية للندوة وعلى المشاركة النشطة فيها، وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يتعاون بشكل وثيق مع حكومة الصين في تنظيم الندوة.

القرار ٣/٥٢ - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٢٣ - رحبت اللجنة بالتوفيق الذي كلل به المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وإدراكا منها لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن متابعة

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين[٣]، بالتنسيق مع تنفيذ إعلان وخطة عمل جاكرتا للنهوض بالمرأة في آسيا والمحيط الهادئ؛ وطلبت إلى جميع البلدان المانحة، والحكومات المحلية والوطنية، والقطاع الخاص، ووكالات التمويل، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والاقتصادات النامية غير الساحلية والجزرية، والاقتصادات المتضررة التي تمر بمرحلة انتقالية في هذا التنفيذ. وطلبت من الأمين التنفيذي أن يتخذ الخطوات الضرورية لدعم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بالتنسيق مع إعلان وخطة عمل جاكرتا، وأن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين بشأن تنفيذ هذا القرار.

القرار ٤/٥٢ - تعزيز تنمية الموارد البشرية بين الشباب في آسيا والمحيط الهادئ

٢٤ - رحبت اللجنة بالعرض المقدم من حكومة الصين لاستضافة اجتماع إقليمي لكبار المسؤولين في عام ١٩٩٦ للنظر في وسائل بدء برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها في آسيا والمحيط الهادئ[٤]. وطلبت إلى الحكومات الأعضاء والحكومات المنتسبة تعزيز تنمية الموارد البشرية للشباب في آسيا والمحيط الهادي وذلك بإدماج برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها في سياساتها وخططها وبرامجها المتعلقة بالشباب؛ وحثت الحكومات والوكالات المانحة على تقديم الموارد التقنية والمالية مساندة منها لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب على الصعيد الإقليمي؛ ودعت المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة المعنية إلى التعاون مع الحكومات وكذلك مع اللجنة في تعزيز تنمية الموارد البشرية للشباب في آسيا والمحيط الهادئ. وطلبت إلى الأمانة أن تعقد اجتماعا إقليميا لكبار المسؤولين في عام ١٩٩٦، ضمن الموارد المتاحة للنظر في وسائل تعزيز تنمية الموارد البشرية للشباب من خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب في آسيا والمحيط الهادئ ومساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين، بين آخرين، من خلال تصميم أطر لسياساتهم الوطنية ومساهمتهم في تنفيذ تلك الأطر. وطلبت أيضا إلى الأمانة أن تقدم الدعم للجهود الوطنية من خلال إعداد دراسة شاملة لحالة الشباب وسياسات وخطط وبرامج تنمية الموارد البشرية للشباب في آسيا والمحيط الهادئ، والخدمات الاستشارية وأن تعقد سلسلة من الدورات التدريبية الموجهة إلى الموظفين الشباب.

---

(٣) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٤) قرار الجمعية العامة ٨١/٥٠، المرفق.

القرار ٥/٥٢ - التعاون الإقليمي لمواجهة انتشار وعواقب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٥ - أعربت اللجنة عن قلقها بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في آسيا والمحيط الهادئ. واقتناعا من اللجنة بضرورة التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في آسيا والمحيط الهادئ على الصعيد الإقليمي بسبب الحاجة إلى إعداد استراتيجية وقائية إقليمية متسقة شاملة لمقاومة انتقال هذا الفيروس على نطاق واسع عبر الحدود الوطنية، حثت جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على منح أولوية عليا لإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات فعالة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، مع التأكيد على الأعمال المجتمعية والتعاون عبر الحدود بين، وفيما بين، البلدان التي تتأثر مناطق حدودها بشكل خاص بهذا الوباء. وطلبت إلى الأمانة أن تقوم بمبادرات أخرى رهنا بتوافر الموارد وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية المعنية، لتعزيز التعاون الإقليمي للحيلولة دون انتشار هذا الوباء، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار وعن تدابير المتابعة المقترحة.

القرار ٦/٥٢ - تعزيز المدن السليمة بيئيا ذات المواصفات الصحية

٢٦ - اعترفت اللجنة بأهمية خطة العمل الإقليمية بشأن التحضر التي اعتمدها المؤتمر الوزاري المعني بالتحضر في آسيا والمحيط الهادئ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والإعلان المتعلق بالمدن ذات المواصفات الصحية في آسيا والمحيط الهادئ الذي اعتمدته الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تعزيز المدن السليمة بيئيا ذات المواصفات الصحية المعقودة في كانون الثاني/يناير١٩٩٦. وحثت الأعضاء والأعضاء المنتسبين على منح أولوية عليا لتعزيز المدن السليمة بيئيا ذات المواصفات الصحية في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية العامة، وتخصيص موارد كافية لهذا الغرض، وطلبت إلى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الأخرى العاملة في هذا المجال أن تكثف جهودها من أجل إقامة مدن سليمة بيئيا ذات مواصفات صحية، وطلبت إلى جميع البلدان المانحة، والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية أن تقدم الدعم المالي والتقني لتعزيز المدن السليمة بيئيا ذات المواصفات الصحية في آسيا والمحيط الهادئ.

القرار ٧/٥٢ - نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا

٢٧ - سلمت اللجنة بأن توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية وحرية الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها هي احتياجات أساسية للتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبعد أن أشارت اللجنة إلى الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١[٥] المتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات، والفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالترتيبات المؤسسية الدولية، ولا سيما دور اللجان الإقليمية في التعاون والتنفيذ الإقليمي ودون الإقليمي، طلبت من الأمانة أن تعد تقريرا مرحليا مفصلا عن التدابير الملموسة التي اتخذها الأعضاء والأعضاء المنتسبون فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدوا بها عملا بالفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن توفر لهم بيانا مفصلا عن التكنولوجيات السليمة بيئيا والملائمة لقطاعات صناعية منتقاة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك معلومات ذات صلة بالشروط المفصلة التي يمكن أن يتحقق بموجبها هذا النقل. وطلبت أيضا إلى الأمانة أن تقدم وثائق عن الأمور المشار إليها أعلاه إلى لجنة البيئة والتنمية المستدامة في دورتها الخامسة التي ستعقد في عام ١٩٩٨؛ وأن تواصل تقديم المشورة لتحسين الطرائق التنفيذية للنقل الفعال لمثل هذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وأن تعزز تطوير القدرات التكنولوجيا المحلية والتكنولوجيا الأساسية في البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وطلبت تقديم مساهمات من الموارد المالية والتقنية من البلدان المانحة والوكالات ذات الصلة والمصادر الممكنة الأخرى، وطلبت إلى لجنة البيئة والتنمية المستدامة أن تستعرض بصفة منتظمة تنفيذ هذا القرار.

القرار ٨/٥٢ - المؤتمر الوزاري الثالث للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ

٢٨ - بعد أن لاحظت اللجنة التنظيم الناجح للمؤتمر الوزاري الثالث للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أيدت توصيات المؤتمر، بما فيها الإعلان الوزاري بشأن التنمية السليمة بيئيا المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج العمل الإقليمي من أجل تنمية سليمة بيئيا ومستدامة في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، ودعت إلى التبكير بتنفيذهما، بما في ذلك المقرر المتعلق ببذل جهود لإقامة آلية تمويل إقليمية عند الضرورة. وطلبت من جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين أن يشتركوا بنشاط في تنفيذ توصيات المؤتمر، وحثت جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والبلدان والوكالات المانحة على الإسهام بالموارد التقنية والمالية لأجل تنفيذ توصيات المؤتمر، وطلبت إلى أعضاء اللجنة الفرعية المشتركة بين الوكالات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ أداء دور فعال في تنفيذ برنامج العمل الإقليمي

---

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار الأول، المرفق الثاني.

بوصفهم منسقي المجالات التي حددتها اللجنة الفرعية. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعبئ الموارد البشرية والموارد المالية، على السواء، لكفالة التنسيق الفعال لأنشطة كل ما يعنيه الأمر من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، وتحقيق المتابعة المشتركة عند تنفيذ توصيات المؤتمر وتيسير تنفيذها ورصدها، وأن تدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة للجنة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة بندا بشأن استعراض وتقييم منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر.

القرار ٩/٥٢ - الجسور البرية داخل آسيا وبين آسيا وأوروبا

٢٩ - بعد أن أحاطت اللجنة علما بتوصية لجنة النقل والاتصالات في دورتها الثانية، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وبتوصية لجنة التعاون الاقتصادي في دورتها الخامسة، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، الداعيتين إلى منح مشروع تنمية الهياكل الأساسية للنقل البري الآسيوي - الذي يضم مشروعي الطريق الآسيوي السريع والسكك الحديدية العابرة لآسيا، فضلا عن مرفق للنقل البري - أولوية في خطة عمل نيودلهي وفي برنامج عمل الأمانة، حثت الأعضاء والأعضاء المنتسبين على أن يقدموا كل الدعم ويبدوا كل التعاون للأمانة عند تنفيذ الأنشطة المدرجة في مشروع تنمية الهياكل الأساسية للنقل البري الآسيوي وأن يلتمسوا الطرق والوسائل الكفيلة بإنشاء الناقص من وصلات الطريق السريع والسكك الحديدية وتطوير و/أو تمديد الوصلات القائمة، فضلا عن إنشاء الوصلات الجديدة المحددة كجزء من الطريق الآسيوي السريع وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، والنظر في إمكانية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وكذلك ما يتصل بذلك من اتفاقيات المرور العابر الدولية. وطلبت إلى الأمانة أن تقوم بعدد من الأنشطة الداعمة وتنسيق تنفيذ مشروع تنمية الهياكل الأساسية للنقل البري الآسيوي تنسيقا فعالا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لكفالة توافق معايير ومتطلبات شبكات النقل البري ذات الأهمية الدولية في آسيا وأوروبا في نهاية المطاف وكذلك مع الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى، لتجنب الازدواجية في العمل، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، ثم مرة كل سنتين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

القرار ١٠/٥٢ - برنامج العمل المنقح للتعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار

٣٠ - بعد أن أقرت اللجنة بأن التنقيح المدخل على برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار، بصيغته التي وافق عليها الفريق التوجيهي التابع للجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي في اجتماعه السابع المعقود في أولان باتور وأقرتها لجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي في دورتها الخامسة، أيدت برنامج العمل المنقح للتعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار وطلبت إلى الأمانة أن توجه اهتمامها، رهنا بتوافر الموارد، إلى أنشطتها، وشجعت جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على دعم تنفيذ برنامج العمل المنقح والاشتراك فيه بشكل نشط. ودعت اللجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي

وغيرهما من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى التعاون بنشاط مع الأمانة فيما تبذله من جهود لتنفيذ برنامج العمل المنقح.

القرار ١١/٥٢ - تعزيز التعاون الاقتصادي دون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي

٣١ - رحبت اللجنة بمبادرة الفريق التوجيهي التابع للجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي، في اجتماعيه السابع والثامن، إلى توجيه اهتمام خاص إلى المنطقة دون الإقليمية الآسيوية الشمالية الشرقية تشجيعا وتعزيزا للهياكل الميسرة للتعاون في هذه المنطقة دون الإقليمية. ولاحظت اللجنة أن ثمة إمكانية عظيمة لتحقيق التنمية المستدامة فيما بين بلدان الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، حتى على الرغم من أن العديد منها بلدان غير ساحلية والبعض الآخر تمر اقتصاداته بمرحلة انتقال إلى النظام السوقي. واقتناعا منها بأن الكثير من الصعاب التي تواجهها البلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي يمكن التغلب عليه بتعزيز التعاون، طلبت إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين أن يدعموا الجهود الهادفة إلى تشجيع التعاون الاقتصادي دون الإقليمي، ودعت الفريق التوجيهي التابع للجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي إلى تركيز الاهتمام، في بعض اجتماعاته القادمة، على تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني في التجارة، والاستثمار، والنقل والاتصالات فيما بين بلدان الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

مقررات أخرى اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثانية والخمسين

٣٢ - رحبت اللجنة بإنشاء المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ بوصفه هيئة فرعية من هيئات اللجنة، وأحاطت علما بمضمون التقرير المقدم من مجلس إدارة المعهد، الذي كان قد عقد دورته الأولى في آذار/مارس ١٩٩٦. كما لاحظت اللجنة أن مجلس الإدارة قرر إنشاء فرقة عمل لتقييم برنامج المعهد وإعادة هيكلته وفقا للاحتياجات والأولويات المتغيرة في المنطقة. وطلبت اللجنة تنفيذ مقررات مجلس إدارة بشأن فرقة العمل في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - وأيدت اللجنة مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ESCAP/1031.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٤ - اعتمدت اللجنة، في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ثلاثة قرارات ذات أهمية خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار ٥٥٢ (د - ٢٦) - تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٥ - رحبت اللجنة بالوثيقة الرئيسية المقدمة من الأمانة، المعنونة "تعزيز التنمية: التفاعل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي" واعتبرتها ذات أهمية عظيمة في توجيه التدابير الحكومية اللازمة لتعزيز التنمية. وأعادت اللجنة تأكيد أهمية الاعتناء بتحديث مؤسسات الأعمال الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم تحديثا منتجا، وحددت القضايا ذات الأولوية التي تسوغ للأمانة إجراء المزيد من البحوث، مع توجيه اهتمام خاص لما تمثله للاقتصادات الصغيرة من حالة خاصة وما يلزمها من احتياجات خاصة.

القرار ٥٥٣ (د - ٢٦) - إصلاح الأمم المتحدة وما له من تأثير على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٦ - أكدت اللجنة أنها جد مهيأة بشكل خاص لأن تقوم، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالأنشطة التي أوكلها إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الأمم المتحدة بعد إعادة تشكيلها. وأعادت اللجنة ذكر مهمتها المتمثلة في العمل كمركز للتفوق، بالتعاون مع الحكومات على إجراء تحليل متكامل لعمليات التنمية المهيئة لصياغة السياسات العامة ومتابعتها وتقييمها، إلى جانب توفير الخدمات المؤثرة في ميادين المعلومات المتخصصة، وتقديم المشورة والتدريب والدعم من أجل التعاون الإقليمي. واقترحت اللجنة تدابير لتحسين أدائها وتأثيرها وكفاءتها وفعاليتها، وأنشأت لجنة حكومية دولية خاصة مفتوحة العضوية، مكلفة بوضع الأولويات في البرنامج العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ واقتراح المبادئ التوجيهية بشأن الأنشطة المقبلة والمسائل الميزانوية. وستقوم اللجنة أيضا بإعداد تقرير مرحلي لتقديمه إلى المجلس للنظر فيه خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

القرار ٥٦١ (د - ٢٦) - قبول أنغويلا عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٧ - وافقت اللجنة على قبول أنغويلا عضوا منتسبا في اللجنة.

قرارات أخرى اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين

٣٨ - في الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة قرارات بشأن تقديم الدعم لأعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٥٥٤ (د - ٢٦))، ولأعمال المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية (القرار ٥٥٥ (د - ٢٦)). ووافقت أيضا على برنامج العمل للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ (القرار ٥٥٩ (د - ٢٦))، وجدول المؤتمرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ (القرار ٥٥٧ (د - ٢٦))، وبرنامج العمل الإقليمي لأجل المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٩٩٥-٢٠٠١ (القرار ٥٥٨ (د - ٢٦)).

دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٩ - اعتمد أيضا مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط قرارات ومقررات فيما يلي موجزها.

القرار ٨١٠ (د - ٣١) - تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات

٤٠ - أحاط المؤتمر علما بما أبدته اللجنة من رؤية استراتيجية جديدة على النحو المجمل في الوثيقة المعنون "خدمة أفريقيا بشكل أفضل: التوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا"[(١)] فضلا عن القرار ٧٠٢ (د - ٢٥) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ بشأن تحويل وتعزيز المراكز لتمكينها من أداء دور فعال كمحفزات على التكامل الاقتصادي دون الإقليمي. وطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة أن يتخذ الخطوات الضرورية لتعزيز المراكز لكفالة أدائها لدورها بكفاءة أكبر باعتبارها مراكز للتفوق.

القرار ٨١١ (د - ٣١) - المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا

٤١ - كمتابعة لقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل القاهرة: إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، وقد درس بتعمق "المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا"، نظر المؤتمر في التقرير المعنون "مبادرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا". واعتمد المؤتمر التقرير ولاحظ مع الارتياح أن أولويات المبادرة الخاصة متفقة مع الأولويات المعلنة في برنامج عمل القاهرة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. ولاحظ كذلك أن المبادرة تشكل مجموعة من الإجراءات الملموسة المنسقة تستهدف زيادة الدعم لتنمية افريقيا إلى حده الأقصى في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. وأيد المبادرة، وطلب إلى المجتمع الدولي، لا سيما منظومة الأمم المتحدة، تقديم دعم فعال إلى البلدان الافريقية لتمكينها من تحقيق أهداف المبادرة ومراميها تحقيقا تاما. وطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ينسق رصد أولويات وأنشطة المبادرة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا وتقييمها وتقديم التقارير عنها، وأن يقدم هذه التقارير بصفة دورية إلى المؤتمر الوزاري.

القرار ٨١٢ (د - ٣١) - تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الافريقي

٤٢ - كمتابعة للقرار ٧٩٥ (د - ٣٠) المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، بشأن بناء طريق المعلومات السريع لافريقيا، نظر المؤتمر في التقرير المعنون "استغلال تكنولوجيا المعلومات للتعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان الأفريقية: خطة عمل". واعتمد خطة العمل المقترحة في التقرير، ودعا اللجنة الاقتصادية لافريقيا إلى القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرئيسية والشركاء الثنائيين، بإدراج أهداف مجتمع المعلومات الافريقي والنظر في استعمالها بوصفها إطارا إرشاديا.

القرار ٨١٣ (د - ٣١) - تعديل القرار ٧٥٧ (د - ٢٨) بشأن إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي، التابع للجنة، المعني بمؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة

٤٣ - أحاط المؤتمر علما بتقرير الأمين التنفيذي للجنة بشأن المشاورات التي أجراها مكتب المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة وأمانتا منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن نطاق أنشطة المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة ومؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة.

٤٤ - وأيد المؤتمر الاقتراح المتعلق بإعادة النظر في قراره ٧٥٧ (د - ٢٨) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٣، المعنون "إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي التابع للجنة" الذي بموجبه أوقف المؤتمر أعمال المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة. وأدخل المؤتمر تعديلات على الفقرة الأخيرة من الجزء باء - ٢ لإصلاح الخطأ في إيقاف المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة، بحيث يصبح نصها كما يلي: "يتولى هذا المؤتمر مهام اللجنة الإقليمية الحكومية الدولية المعنية بالمستوطنات البشرية والبيئة التي تُلغى بموجب ذلك". كما طلب إلى الأمين التنفيذي للجنة أن يقدم توصيات إلى الدورة العادية لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط في عام ١٩٩٨ لاتخاذ قرار نهائي بشأن مركز مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة مقابل مؤتمر الوزراء الافريقيين المعني بالبيئة.

القرار ٨١٤ (د - ٣١) - تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

٤٥ - بعد أن أكد المؤتمر مجددا مسؤوليات البلدان الأفريقية الأساسية فيما يختص بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا طلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والمدير العام لمنظمة التنمية الصناعية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية المضي في اتخاذ إجراءات متابعة ملموسة لتعزيز برنامج العقد. وناشد الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لتعزيز التنفيذ الكامل للبرامج. كما ناشد الشركاء الإنمائيين الدوليين النظر بعين العطف في تخصيص موارد كبيرة لتنفيذ البرنامج.

القرار ٨١٥ (د - ٣١) - تعبئة الموارد اللازمة للتصنيع في أفريقيا

٤٦ - أشار المؤتمر إلى قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي اعتمدت فيه الجمعية برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا، وإلى القرار GC.5/Res.12 وإعلان ياوندي اللذين اعتمدهما المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في دورته الخامسة، وكذلك إلى نتائج وتوصيات الندوة الوزارية الثانية المعنية بتصنيع أقل البلدان نموا وإلى القرار ٢ (د - ١١) الذي اعتمده الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين بشأن تنمية القطاع الخاص من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا وما بعده. وأحاط المؤتمر علما بالوثيقة CAMI.12/8/ICE/1995/8 المعنونة "تعبئة الموارد المالية لتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا" والوثيقة CAMI.12/9/ICE/1995/9 المعنونة "تنمية الموارد البشرية اللازمة للتصنيع في أفريقيا". وطلب المؤتمر إلى الدول الأعضاء تهيئة وإدامة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص ونمو تدفقات رأس المال الخاص فضلا عن توفير قدرات محسنة فيما يتعلق بالهيكل الأساسي والموارد البشرية.

٤٧ - وطلب المؤتمر إلى المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي والمنظمات الإقليمية، الاستمرار في تزويد البلدان الأفريقية بالمساعدة التقنية والمالية التي تحتاجها لتنمية القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار الخاص. وطلب إلى الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إيلاء اهتمام خاص في برامجها الوطنية لتنمية الموارد البشرية إلى تنمية المهارات الصناعية والقدرات التكنولوجية وقدرات تنظيم المشاريع الحرة وكفالة تخصيص موارد كافية لهذا الغرض في الميزانيات الوطنية وتوفير الدعم من وكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية في هذا الصدد. وطلب المؤتمر إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو والمنظمات الدولية الأخرى أن تستمر في مساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير والتدريب، بتوفير المساعدة التقنية والمالية للمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية. كما طلب إلى أمانات اللجنة واليونيدو ومنظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء شبكة معلومات بشأن مؤسسات التدريب الصناعي الأفريقية. وحث الدول الأعضاء على القيام بمبادرات لوقف هجرة الكفاءات الأفريقية وعلى استعمال الكفاءات المحلية وإدارتها على نحو رشيد وزيادة مشاركة المرأة في التنمية الصناعية. وطلب المؤتمر من الأمين التنفيذي للجنة والمدير العام لليونيدو أن يقوما، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، باتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة لتعبئة الموارد على الصعيد الوطني والصعيد دون الإقليمي والصعيد الإقليمي من أجل التصنيع في أفريقيا، وتقديم تقرير مشترك بشأن هذه المسألة كل سنتين إلى مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين.

القرار ٨١٦ (د - ٣١) - تعزيز مساهمة المرأة في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

٤٨ - بعد أن أعرب المؤتمر عن إدراكه للدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تقوم به المرأة في تحقيق أهداف العقد، طلب إلى البلدان الأفريقية تعزيز إشراك المرأة في تنمية أفريقيا، بما في ذلك القطاع الخاص، وفي الأنشطة الصناعية على وجه الخصوص. وطلب أيضا إلى المنظمات الدولية توفير الدعم لتعزيز إشتراك المرأة في الأنشطة الصناعية.

القرار ٨١٧ (د - ٣١) - المؤتمر الإقليمي الافريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا

٤٩ - لاحظ المؤتمر أهمية العلم والتكنولوجيا في حفز النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، حث المؤتمر الدول الأعضاء على تجديد سياساتها وأجهزتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وترجمتها إلى تشريعات ملائمة لتطبيقها على نحو فعال، وتنفيذ حوافز لتعزيز التقدم في مجال العلم والابتكارات التكنولوجية، وإنشاء جهاز حكومي قوي لتصميم وإدارة التكنولوجيا المستوردة واستعمال هذه التكنولوجيا المستوردة بشكل فعال. كما حث الدول الأعضاء أيضا على تهيئة بيئة مواتية لبناء القدرات من أجل الانتفاع بالتكنولوجيات الدولية بطريقة فعالة واتخاذ خطوات لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالعلم والتكنولوجيا في الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها المقدمة إلى البلدان والمنظمات الأفريقية في مجال تعزيز العلم والتكنولوجيا في القارة.

القرار ٨١٨ (د - ٣١) - تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا

٥٠ - سلم المؤتمر بسوء الحال فيما يختص بتنمية الصناعات الأفريقية لتجهيز المعادن، وبضرورة تعزيز قدرات البلدان الأفريقية وطاقاتها اللازمة لتنمية مواردها المعدنية تنمية كاملة، وبأهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في هذا الصدد. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا إجراء دراسات بشأن معادن منتقاة بغية توفير المعلومات والبيانات اللازمة لصياغة السياسات ووضع الاستراتيجيات. كما أوصى البلدان الأفريقية بتعزيز تعاونها وتكاملها في ميدان تنمية الموارد المعدنية.

القرار ٨١٩ (د - ٣١) - تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا

٥١ - بعد أن أعرب المؤتمر عن إدراكه لأهمية تنمية الطاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر، حث الدول الأعضاء على وضع سياسات واستراتيجيات تساعد على زيادة إسهام الطاقة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. كذلك، حث المؤتمر الدول الأفريقية على وضع حوافز قانونية وضريبية ومالية ملائمة، بما فيها الهيكل الأساسي العمراني اللازم لتسهيل التوصل إلى الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبخاصة من جانب المستهلكين منخفضي الدخل لتلبية احتياجاتهم من الطاقة. كما طلب إلى الدول الأعضاء الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة بتهيئة البيئة المساعدة والمواتية لتشغيل قطاع الطاقة على الوجه الأمثل. كذلك، حث البلدان الأفريقية على تعزيز تعاونها وتكاملها، بتبادل المعلومات والخبرات. وفي هذا الصدد، طلب من اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من المنظمات الأفريقية أن تقيم شبكات بشأن الطاقة من أجل تبادل المعلومات المتصلة بتنمية واستغلال موارد الطاقة بشكل عام، وموارد الطاقة الجديدة والمتجددة بشكل خاص.

القرار ٨٢٠ (د - ٣١) - تنظيم اجتماع بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٥٢ - جرى التركيز على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للتنمية في المنطقة، ولا سيما من حيث إسهامه في الانتاج والتجارة. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بالاقتراح الداعي إلى تنظيم اجتماع يضم اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة وما يتصل بالموضوع من وكالات متخصصة ومؤسسات مالية وغير ذلك من الشركاء الانمائيين. وطلب أيضا إلى الأمين التنفيذي للجنة الشروع في اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر، ودعا الدول الأعضاء إلى الاشتراك بصورة كاملة في المؤتمر المقترح.

القرار ٨٢١ (د - ٣١) - خطة العمل ذات الثماني سنوات لتنمية التجارة داخل افريقيا

٥٣ - في إطار أعمال المتابعة للدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ التي اعتمدت استراتيجيات إعادة تنشيط التجارة الأفريقية ونموها في التسعينات وما بعدها، أيّد المؤتمر خطة العمل على تنمية التجارة داخل أفريقيا، بصيغتها التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وحث المؤتمر الدول الأعضاء على أن تدعم وتنفذ على نحو كامل خطة العمل ذات الثماني سنوات لتنمية التجارة داخل أفريقيا. وطلب إلى المنظمات الإقليمية والدولية أن تتعاون وتنسق جهودها في إطار تنفيذ خطة العمل؛ وإلى الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تدعم خطة العمل وتوفر الموارد اللازمة لتمويل ما يتصل بذلك من برامج.

القرار ٨٢٢ (د - ٣١) - تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة

٥٤ - بعد أن وضعت اللجنة في اعتبارها بدء نفاذ معاهدة أبوجا، المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية[٦]، في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ ودور الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ أحكام معاهدة أبوجا، أوصت بتعزيز الجماعات الاقتصادية، بما في ذلك ترشيد أنشطتها والمواءمة بين تلك الأنشطة ليكون لها تأثير أشد. وحثت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة أبوجا على القيام بذلك، وطلبت إلى الدول الأعضاء والجماعات الإقليمية ودون الإقليمية وضع برنامج لترشيد سياسات التكامل القطاعي وللمواءمة بين هذه السياسات، بما في ذلك السياسات التجارية للجماعات من خلال توحيد صكوك تحرير التجارة. كما اقترحت اعتماد التدابير الملائمة لتعزيز قدرة المنطقة على المنافسة في ميدان التجارة، ولتعزيز اشتراك القطاع الخاص في عملية التكامل ولتصميم آلية تمويل ذاتي من أجل تمويل عملية التكامل. وطلبت إلى الأمين التنفيذي للجنة توفير المساعدة في تنفيذ برنامج الترشيد وتصميم آلية التمويل الذاتي التي من أجلها ناشدت اللجنة الشركاء، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات الممولة، المساهمة في أنشطة التمويل المتعلقة بتنفيذ معاهدة أبوجا.

القرار ٨٢٣ (د - ٣١) - تنمية السياحة في أفريقيا

٥٥ - نظرا إلى ازدياد أهمية السياق في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، ولا سيما عملية التكامل الاقليمي، اعتمد المؤتمر عددا من الترتيبات لتيسير الاستخدام الرشيد الفعال للموارد السياحية في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما اقترح المؤتمر الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ البرامج المتصلة بالترتيبات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

القرار ٨٢٤ (د - ٣١) - متابعة مؤتمري داكار وبيجين: تنفيذ منهاجي العمل العالمي والإقليمي من أجل النهوض بالمرأة

٥٦ - بعد أن أشار المؤتمر إلى قرار اللجنة ٨٠٢ (د - ٣٠) المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ المتعلق بمنهاج العمل الأفريقي: والموقف الأفريقي المشترك للنهوض بالمرأة الذي أقره رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، حث المنظمات الأفريقية الإقليمية على الاضطلاع بدور تنسيقي حفاز قوي في تنفيذ منهاجي العمل العالمي والإقليمي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء

---

(٦) A/46/651، المرفق.

مصرف بيانات عن الخبرات الوطنية المتعلقة بالمرأة. كما طلب من الدول الأعضاء إدراج قضايا الجنسين في صميم جميع قطاعات البرامج الوطنية، وضمان إدراج البعد المتعلق بنوع الجنس في "مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي" للاستجابة لاحتياجات النساء والرجال، على حد سواء، استجابة ملائمة منصفة.

القرار ٨٢٥ (د - ٣١) - تزيين مركز مؤتمرات الأمم المتحدة الجديد في أديس أبابا

٥٧ - بعد أن لاحظ المؤتمر مع الارتياح اكتمال تشييد مركز مؤتمرات الأمم المتحدة الجديد في أديس أبابا وأعرب عن رغبته في أن تعكس زينة المركز ثراء التراث الثقافي لأفريقيا، ناشد الدول الأعضاء دعم مشروع التزيين عن طريق المساهمة بسخاء في تزيين المركز.

المقرر ١ (د - ٣١) - مقرر بشأن تعيين بدلاء لشغل عضوية مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٥٨ - قرر المؤتمر الوزاري أن يكون تكوين تشكيل إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على النحو التالي:

(أ) منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية: تونس والجماهيرية العربية الليبية والمغرب؛

(ب) منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية: توغو وغينيا ونيجيريا؛

(ج) منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية: جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا والكونغو؛

(د) منطقة شرق أفريقيا وجنوبها دون الإقليمية: إثيوبيا وسوازيلند وملاوي.

المقرر ٢ (د - ٣١) - مقرر بشأن شحذ الغايات والهدف الطويل الأجل للمركز الافريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية

٥٩ - اعتمد المؤتمر الوزاري المقرر الذي اتخذه مجلس محافظي المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية في اجتماعه المعقود في نيامي، بالنيجر، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وقرر إعادة تحديد مجال تركيز الأهداف المتوسطة الأجل والهدف الطويل الأجل لبرنامج المركز بحيث تستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة في الدول الأعضاء. كما قرر إنشاء لجنة استشارية علمية تابعة لمجلس المحافظين تكون مسؤولة عن ضمان صلة البرامج والنواتج

بالتنمية وعن الاستعراض المتواصل لأهداف المركز على ضوء التطورات الاقتصادية والعلمية الناشئة. كذلك، اتخذ المؤتمر قرار بشأن تشكيل اللجنة ومدتها وعضويتها. كما أيّد المؤتمر المقررات المتعلقة بعضوية مجلس المحافظين وجدول الاشتراكات في ميزانية المركز المتكررة. وطلب أيضا إلى الأمين التنفيذي للجنة أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع أمين عام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدير العام للمركز، باستعراض النظام الأساسي لموظفي المركز.

المقرر ٣ (د - ٣١) - تنشيط وتعزيز لجنة التنسيق الإقليمية الأفريقية المعنية بإدماج المرأة

٦٠ - أيّد المؤتمر التعديلات المدخلة على العضوية المكونة للجنة التنسيق الإقليمية الأفريقية المعنية بإدماج المرأة حسبما تقرر في اجتماع تلك اللجنة المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

- - - - -